

جدول أعمال لحكومة براك*

شاي فيلدمان**

خلفية

إن انتخاب إيهود براك رئيساً جديداً للحكومة الإسرائيلية أوجد فرصة فريدة لدفع مصالح إسرائيل إلى الأمام بصورة درامية، سواء في الحلبة الإقليمية أو الدولية، وذلك جرّاء خيبة الأمل الكبيرة التي أحدثتها حكومة نتنياهو في الشرق الأوسط، وفي الولايات المتحدة، وفي أوروبا، وجرّاء التوقعات بالغة الذروة التي ظهرت في هذه الجهات والتي فحواها أن حكومة براك ستحقق إنجازاً ما على صعيد عملية السلام العربي - الإسرائيلي. وإذا حدث مثل هذا الإنجاز، فإن عهداً جديداً سيبدأ في العلاقات بين إسرائيل وعدد كثير من الدول، كما سيفضي إلى تحسّن ذي شأن في الاقتصاد الإسرائيلي.

إن الأوضاع السياسية الرهنة تجعل من الضروري والممكن في آن واحد لحكومة براك أن تحقق تقدماً على المسارين الفلسطيني والسوري - اللبناني، في الوقت نفسه. فعلى المسار الإسرائيلي - الفلسطيني، يجب تمديد الاتفاق الانتقالي الذي انتهت مدته في 4 أيار/ مايو، إذا أراد الطرفان تجنب أعمال من جانب واحد تؤدي إلى عدم الاستقرار. ومثل هذا التمديد من شأنه أن يسمح ببقاء جميع الترتيبات والتفاهات، التي تمّ التوصل إليها في إطار النظام الانتقالي - بما فيها تلك التي تشترط التعاون بين أجهزة الأمن الإسرائيلية والفلسطينية - سارية المفعول. ومع ذلك، فإنه لا يمكن الحصول على هذا التمديد، إلا إذا جرى بعض التقدم في عملية السلام، وإلا إذا توصل

* مترجم عن الإنكليزية من موقع مركز جافي للدراسات الاستراتيجية في الإنترنت:
<http://www.tau.ac.il/Jess>

** باحث إسرائيلي متخصص بالدراسات الاستراتيجية.

الطرفان إلى شيء من التفاهم فيما يتعلق بالأطر العامة لاتفاق الوضع النهائي الإسرائيلي - الفلسطيني.

وفي الوقت نفسه، فإن تعهد براك بسحب القوات الإسرائيلية من الجنوب اللبناني سيتطلب إعادة فتح باب المفاوضات الإسرائيلية - السورية. وإلا، فإن سورية ستسمح لحزب الله بالاستمرار في مهاجمة إسرائيل، حتى بعد انسحاب الجيش الإسرائيلي. وفي غياب أي تقدم في المحادثات الإسرائيلية - السورية، فإن سورية سترفض أيضاً التخلي عن الدعم الإيراني. ولذلك، فإنها ستسمح لإيران بالاستمرار في إمداد حزب الله بالأسلحة والذخائر عبر مطار دمشق، وعبر الأراضي اللبنانية الواقعة تحت السيطرة السورية. وهكذا، فإن براك إذا أراد أن يفي بوعدده للجمهور الإسرائيلي بـ"إعادة الأبناء" من الجنوب اللبناني، فلا خيار أمامه إلا إعادة تنشيط مسار المفاوضات السوري أيضاً.

وعلاوة على ذلك، فمن أجل زيادة المكاسب الدبلوماسية والاقتصادية في الحلبة الدولية إلى الحد الأقصى، على حكومة براك أن تحدث زخماً سياسياً على جبهة عريضة؛ أي على جبهة لا تقتصر على مسار مفاوضات وحيد. وهذه المكاسب، بما فيها التحسن في علاقات إسرائيل بالمغرب ودول الخليج الفارسي والاستثمار الأجنبي على نطاق واسع في إسرائيل، لن تتحقق إلا إذا وجد تأثير تراكمي عبر مبادرات تجري متزامنة في عدد من المجالات.

إن الأوضاع الخاصة السائدة لدى وصول إيهود براك إلى السلطة ستسهل عليه أيضاً استئناف المسارين الفلسطيني والسوري - اللبناني، في آن واحد. فانتخابه الكاسح قد ترافق مع حماسة لا سابقة لها. ويبدو أيضاً أن هناك استعداداً كبيراً في أوساط الجمهور الإسرائيلي لـ"فتح صفحة جديدة" في عدد من المجالات الخلافية، بما فيها مجال الشؤون الخارجية ومجال الدفاع. لذلك، يبدو أن لرئيس الحكومة الإسرائيلية الجديد فرص فريدة لمتابعة عدد من المبادرات في آن واحد، مع النتيجة المتوقعة المتمثلة في تغيير شامل في مكانة إسرائيل الاستراتيجية العامة. إضافة إلى ذلك، فإن براك يستطيع أن يتوقع معارضة في الكنيسة لخطوات تتطلب تنازلات سياسية وإقليمية، أقل كثيراً مما كان الأمر عليه في الأعوام الماضية. لقد خرج اليمين الإسرائيلي من الانتخابات الأخيرة ضعيفاً إلى حد كبير؛ وصعود

حزب شاس مهم أيضاً، أخذاً في الاعتبار مقاربة قيادته المعتدلة للسياسة الخارجية والدفاع. وفيما يتعلق بالحلبة الإسرائيلية - السورية، فمن المهم أن حزب الطريق الثالث، الذي كانت عقيدته المركزية معارضة انسحاب إسرائيلي من مرتفعات الجولان، فقد جميع المقاعد التي كان يحتلها في الكنيست السابق. أخيراً، لا بد من ملاحظة أن براك ينعم بمجموعة كبيرة من الأشخاص الموهوبين الذين في إمكانهم مساعدته على دفع عدد من المبادرات السياسية إلى الأمام في آن واحد. فقيادة حزب العمل وشركائه الأصغر تنعم بأشخاص من ذوي الكفاءة العالية في شؤون الخارجية والدفاع. كما يحيط ببراك عدد كثير من الشخصيات غير المنتخبة ذات الخبرة الغنية بأمور كهذه. وسيعمل هؤلاء الأفراد بسهولة على تنظيم مختلف فرق المفاوضات التي سيكون هناك حاجة إلى تأليفها في حالة متابعة مبادرات متزامنة على مختلف المسارات.

مع ذلك، فبراك لا يتمتع بوقت غير محدود لإطلاق هذه المبادرات المتعددة. وغياب تقدم سريع سيخيب سريعاً آمال دول المنطقة، ويثير مجدداً الشكوك التي يكنّها البعض في المنطقة، وخصوصاً الفلسطينيين، تجاه براك. كما يشك في أن تنتج الاتفاقات التي يتم التوصل إليها لاحقاً، الدرجة نفسها من الزخم الذي يمكن إيجاده الآن. وهذا ينطبق أيضاً على المجال الداخلي؛ فاليمين الضعيف الآن سيعمد إلى إعادة تجميع نفسه في نهاية المطاف، بما يطرح على براك قيوداً خطيرة. وبصورة مماثلة، فإن جماعات متعددة ذات مصالح ستعيد ترتيب نفسها بالتدريج لإعادة المبادرات السياسية. وهكذا، فإن الخطوات المتزامنة على المسارين الفلسطيني والسوري - اللبناني ليست ممكنة فحسب، بل هي ملحة أيضاً.

المسار الفلسطيني

في حلبة العلاقات الإسرائيلية - الفلسطينية، تحتاج حكومة براك إلى التحرك السريع، لا لبدء مفاوضات الوضع النهائي بصورة جدية فحسب، بل أيضاً لإعادة صدقية إسرائيل في نظر السلطة الفلسطينية. وفي هذا الإطار، سيحتاج رئيس الحكومة الإسرائيلية الجديد إلى أن:

- يتوصل فوراً إلى اتفاق مع السلطة الفلسطينية على جدول زمني مسرّع للتنفيذ الدقيق لاتفاقات واي نصاً وروحاً. وواضح أن هذا يتضمن الاستعداد لتنفيذ جميع الالتزامات التي أخذتها حكومة نتنياهو على نفسها في إطار هذه الاتفاقات. والاستثناء الوحيد لهذا المطلب يتعلق بالتزام تنفيذ "إعادة الانتشار الثالثة" (أنظر أدناه).
- يتوصل سريعاً إلى تفاهم مع السلطة الفلسطينية بشأن تمديد فترة السنوات الخمس للاتفاق الانتقالي الذي وُقِعَ في ايار/ مايو 1994، إلى أن يتم تحقيق اتفاق الوضع النهائي. ويجب أن يستند ذلك إلى اتفاق كامل بين الطرفين - وإلى استعداد حقيقي لتنفيذ هذا الاتفاق بدقة - على أن عليهما، إلى أن يتم التوصل إلى اتفاق الوضع النهائي، أن يمتنعا من اتخاذ أية خطوات من شأنها أن تستبق الحكم على الاتفاق. وسيكون على الحكومة أن تعلن تجميد الاستيطان في المناطق، وأن تضمن، بصورة دقيقة، الإذعان لهذا القرار على الأرض.
- يطلب من السلطة الفلسطينية بحزم أن تفي، بدقة، بجميع التزاماتها على صعيد الأمن.
- يعرب عن الاستعداد للشروع فوراً في المفاوضات بشأن اتفاق الوضع النهائي، وأن يتوصل إلى تفاهم مع السلطة الفلسطينية بالنسبة إلى كيفية إدارة هذه المفاوضات. ويجب التوصل أيضاً إلى تفاهم مع الفلسطينيين بشأن تنفيذ "إعادة الانتشار الثالثة" ضمن إطار تنفيذ اتفاق الوضع النهائي، وأن يتحاشى الطرفان إضاعة الوقت الثمين في مفاوضات بشأن إعادة الانتشار الإضافية هذه.
- يباشر عملية مشاورات داخلية سريعة لوضع الأساس لنمط العلاقات بالكيان الفلسطيني الناشئ، التي ترغب إسرائيل فيها. وسيخدم ذلك الفرق المفاوضة كدليل عام لمحادثات الوضع النهائي. وفي هذا الإطار، يجب اتخاذ قرار استراتيجي فيما إذا كان على إسرائيل أن تتطلع إلى فصل سياسي بين الكيانين، يشمل أيضاً فصلاً اقتصادياً؛ أم إلى اتفاق قائم على الفصل السياسي من جهة، والاندماج الاقتصادي من جهة أخرى (بما يتماشى مع اتفاق باريس)، بما في ذلك مجال البنى التحتية القومية.

- يغير طبيعة الانخراط الأميركي في المناقشات المفصلة بشأن التفصيلات بين إسرائيل والفلسطينيين، بحيث تعود الولايات المتحدة ثانية إلى تبني دور المسهل الذي لا يمثل أي طرف. وهكذا، على الحكومة الإسرائيلية الجديدة أن تعمل لضمان أن تُدار المناقشات بينها وبين السلطة الفلسطينية مباشرة.
- يعدّ نفسه لحقيقة أن التقدم في عملية السلام قد يتمخض فعلاً عن ازدياد الهجمات الإرهابية لحماس والجهاد الإسلامي، في محاولة لإحباط العملية. ويجب وضع الاستعدادات لإمكان كهذا، بما فيها خطط مسبقة من الرد المتوازن الذي يسهل الجهد الشامل للحؤول دون هجمات كهذه، من جهة، ويظهر مقاومة واثقة ويحرم الإرهابيين القدرة على الإمساك بمسار السلام كرهينة من جهة أخرى.

المسار السوري - اللبناني

- في حلبة العلاقات بسورية، يجب بذل الجهود لإعادة فتح باب المفاوضات بين الدولتين بهدف التوصل إلى سلام شامل بينهما، يمكن بدوره، من عقد معاهدة سلام بين إسرائيل ولبنان. وفي هذا الإطار، على الحكومة الإسرائيلية الجديدة أن:
- تعلن صراحة استعدادها لاستئناف المفاوضات مع سورية من النقطة التي علقت عندها سنة 1996. وعلى الحكومة أيضاً أن تتوصل إلى تفاهم مع سورية يؤكد النقاط التي وافق عليها الطرفان قبل تعليق المفاوضات، وذلك في إطار المفاوضات المجددة بالذات، بدلاً من مناقشة هذه النقاط في مفاوضات مسبقة طويلة ومضنية.
 - تغيير نمط انخراط الولايات المتحدة في المفاوضات بين إسرائيل وسورية، كما كان الحال خلال ولاية كلينتون الأولى. وعلى إسرائيل أن تصر على أن تدار المفاوضات بصورة مباشرة قدر المستطاع.
 - تتوصل إلى اتفاق مع دمشق؛ ذلك بأن سورية ستبذل، ما دام هناك محاولات جدية تجري لتحقيق اتفاق بين الدولتين، كل جهد لوقف أعمال حزب الله الإرهابية ضد إسرائيل، وضد الجيش الإسرائيلي وجيش لبنان الجنوبي، ولوقف الأنشطة التي تنطوي على تعاون استراتيجي مع إيران، بما في ذلك نقل الأسلحة من إيران إلى حزب الله عبر دمشق. وفي المقابل، ستكون إسرائيل مستعدة لتعليق أبعاد معينة من تعاونها مع تركيا، وخصوصاً تلك التي تزعج سورية.

- تقنع سورية بتمكين الحكومة اللبنانية من التوصل إلى تفاهم مع إسرائيل، في إطار يمكن إسرائيل من سحب قواتها من الجنوب اللبناني. وذلك على أساس التقدم الجاري في المفاوضات الإسرائيلية - السورية، حتى قبل توقيع معاهدة سلام كاملة ومفصلة بين الدولتين.
- تشكل فرق مفاوضات مع سورية ولبنان، يترأسها أشخاص ذوو منزلة شعبية مرموقة، وخبرة أمنية ودبلوماسية معاً، وأن تبادر فوراً إلى عملية مشاورات داخلية بالنسبة إلى مطالب إسرائيل في هذه المفاوضات.
- تصدر الأوامر إلى الجيش الإسرائيلي والوزارات الحكومية المعنية ببدء تخطيط مفصل للوسائل التي تستطيع إسرائيل بها الحد من الأذى المتوقع أن يخلق بعناصر وضباط جيش لبنان الجنوبي في إثر تنفيذ اتفاق إسرائيلي - لبناني.

[مصر]

- على الحكومة الإسرائيلية الجديدة أن تدير العلاقات بين إسرائيل ومصر بحساسية، وباعتبار خاص لدور هذه الدولة القيادي في العالم العربي. وفي هذا الإطار على الحكومة الإسرائيلية الجديدة أن:
- إقامة حوار ذي صدقية مع القيادة المصرية، في حين تبذل هي مجهوداً لتحديد نقاط الخلاف بين مصر وإسرائيل، وتحديد المجالات التي يمكنهما التعاون فيها. ويجب أن يدار هذا الحوار على أساس التفاهم المتبادل، مع الإدراك أن قدراً معيناً من التنافس بين مصر وإسرائيل لا يمكن تحاشيه، ومع الأخذ في الاعتبار التأثير الكبير لكل من الدولتين في صوغ المسارات والتطورات في الشرق الأوسط.
- تقوم بجهد للحفاظ على اتصالات مستمرة بالقيادة المصرية، بشكل يمكن من تبادل الآراء وتحديث المعلومات فيما يتعلق بالتقدم في عملية السلام وغيرها من التطورات في المنطقة. ومن أجل هذا الإطار، يجب أن يتعهد كل طرف بالامتناع من طرح مبادرات سياسية مفاجئة، من شأنها أن تؤثر في الطرف الآخر.
- بعد إقامة حوار متواصل وذي صدقية مع القيادة المصرية، يجب أن تُطلب مساعدة مصر في الجهود لدفع المفاوضات مع سورية والفلسطينيين إلى الأمام. وفي هذا السياق، على القيادة المصرية أن تفهم أن قدرتها على القيام بدور مؤثر في هذه

المفاوضات مشروطة بتبني الموقف الأكثر إيجابية المستطاع. وهذا يشمل تحاشي إلقاء اللوم على أي طرف في المفاوضات، وتحاشي التعبيرات العلنية عن التماثل مع أحد الأطراف.

- تحاول إقامة حوار بين مؤسستي الدفاع، المصرية والإسرائيلية، في محاولة لخفض القلق القائم بينهما فيما يتعلق بنيات كل مؤسسة منهما تجاه الأخرى، ولخفض درجة وتواتر سوء تفسير كل واحدة منهما لأعمال الأخرى.
- تقنع الحكومة المصرية بتبني مواقف تسهل قدرة إسرائيل على دفع العملية السياسية إلى الأمام. وفي هذا الإطار، يجب أن يطلب إلى مصر تشجيع دول أخرى في المنطقة على تحسين علاقاتها بإسرائيل، ووضع ثقل تأثيرها على وسائط الإعلام المصرية للكف عن التحريض ضد إسرائيل.
- تتحاشى، قدر الإمكان، الحوار العلني مع مصر في مسائل مختلف بشأنها بين الدولتين؛ وبدلاً من ذلك، يتم توضيح هذه القضايا عبر قنوات هادئة. وهذا ينطبق بصورة خاصة على المسائل التي تعتبرها مصر تدخلاً في شؤونها الداخلية، وعلى سبيل المثال، فمسألة مثل قضية [الجاوس الإسرائيلي] عزام عزام يجب أن تعالج بتكتم، مع تحاشي أية تصريحات علنية.

الأردن

- ستقوم سياسة الحكومة الإسرائيلية الجديدة على أساس الافتراض أن لإسرائيل مصلحة استراتيجية عليا في استمرار استقرار المملكة الهاشمية، وعلى رأسها الملك عبد الله. وفي هذا الإطار، ستتطلع حكومة براك إلى:
- تجديد التفاهم والثقة المتبادلين على مستوى رئيس الحكومة والملك. وفي هذا السياق، على الزعيمين أن يتفقا على ألا يتخذ أي منهما أية مبادرة - أو ينضم إلى مبادرات آخرين - من شأنها أن تؤثر سلباً في الآخر، من دون تنسيق مسبق بينهما.
 - إظهار حساسية قصوى فيما يتعلق بحاجات الملك عبد الله إلى جعل نظامه مستقراً.

- إقامة أطر لمشاورات مستمرة، ولتحديث المعلومات بين الاثنين فيما يتعلق بالتطورات في المفاوضات المتوقعة بين إسرائيل وسورية، وخصوصاً في سياق

المفاوضات بشأن اتفاق الوضع النهائي بين إسرائيل والفلسطينيين. والهدف هو ضمان ألاّ يخلق أذى بالأردن، أو يفاجأ بالاتفاقات التي يتم التوصل إليها بين الأطراف، والتي قد تعرّض مصالح المملكة الحيوية للخطر.

• إيجاد أنماط من التعاون الاستراتيجي بين الدولتين، وتحاشي اي عمل -

بصرف النظر عن ميزته في المدى القريب - من شأنه أن يضر بهذا التعاون.

• إظهار المرونة القصوى والاحترام تجاه الأردن، وخصوصاً في مجالي المياه

والتجارة، استناداً إلى الافتراض أن نجاح الأردن الاقتصادي هو مصلحة عليا

لإسرائيل.

العلاقات الإسرائيلية - الأميركية

سيكون على حكومة براك أن تعمل بسرعة لترميم "العلاقة الخاصة" بالولايات

المتحدة، ولإعادة تأسيس الحميمية في الاتصالات بين زعمي البلدين. وهذا أمر

ضروري لإيجاد تفاهم استراتيجي شامل بينهما، وخصوصاً فيما يتعلق بدفع عملية

السلام إلى الأمام، وبالتغلب على تهديد الأسلحة غير التقليدية. وفي هذا الإطار على

حكومة براك أن:

• تظهر الحد الأقصى من الحساسية تجاه حاجات إدارة كلينتون، التي اثبتت

صداقتها العظيمة لإسرائيل، بينما تعبر عن الدعم الثابت لجهود الإدارة في مختلف

الحلقات حول العالم. وينطبق هذا الواجب، بصورة خاصة، في وقت تجد حكومة

الولايات المتحدة نفسها منخرطة في صراع صعب جداً في البلقان.

• تجري تنسيقاً مسبقاً، وتتوصل إلى الحد الأقصى من التفاهم، مع حكومة

كلينتون فيما يتعلق بالقضايا المتوقعة أن تكون مركزية في المفاوضات بشأن اتفاق

الوضع النهائي مع الفلسطينيين، وفي المفاوضات بشأن سلام شامل مع سورية

ولبنان. وفي هذا الإطار، يجب التوصل إلى اتفاق مع إدارة كلينتون على أن تكون

المرحلة المقبلة من المحادثات الإسرائيلية - الفلسطينية مكرّسة للتوصل إلى اتفاق

الوضع النهائي، بحيث لا يضيع وقت ثمين في مفاوضات مضيئة بشأن إعادة

الانتشار الثالثة".

- تطلب إلى حكومة الرئيس كلينتون أن تجدد علناً التزامها، الذي أُعطي لحكومة رابين، بتعويض إسرائيل من المجازفات التي ستتحملها في سياق اتفاقات السلام التي سيتم التوصل إليها. كذلك يجب الطلب إلى الولايات المتحدة أن تقنع مصر وسورية باتخاذ خطوات تسهّل على الحكومة الإسرائيلية الجديدة كسب ما يكفي من الدعم الداخلي لأخذ هذه المجازفات.
- تتوصل إلى تفاهم فوري مع الرئيس كلينتون فحواه أن الولايات المتحدة ستستمر في تعزيز قدرة إسرائيل على ردع التهديد بالأسلحة غير التقليدية. وفي هذا الإطار، يجب أن يتم الاتفاق مجدداً على أن الولايات المتحدة، في مجال الرقابة على الأسلحة، لن تتقدم بمبادرة تهدد بتآكل أمن إسرائيل، وأنها لن تتخذ خطوات في هذا المجال من دون تنسيق شامل ومسبق مع إسرائيل. وهذا أمر مهم، وخصوصاً في هذا الوقت الذي تستعد إسرائيل فيه لتأخذ على عاتقها مجازفات أمنية خطيرة في إطار عملية السلام، ولا سيما إزاء سورية.
- تعزز قدرة إدارة كلينتون على مقاومة الضغوط التي قد تمارس عليها فيما يتعلق بعملية السلام، سواء مباشرة أو عبر الكونغرس الأميركي. ولهذه الغاية، سيكون من الضروري ضمان أن تكون الرسالة التي تتلقاها الإدارة والكونغرس من قادة الجالية اليهودية الأميركية، فيما يتعلق بموضوعات تتصل بإسرائيل وبسياسات حكومتها الجديدة، إيجابية و متماسكة قدر المستطاع. ومن أجل ضمان ذلك، سيكون من الضروري التوضيح لهؤلاء القادة - وخصوصاً لمؤتمر الرؤساء وللجنة الإسرائيلية الأميركية للشؤون العامة - أن حكومة إسرائيل، في حين تعترف باستقلالية هذه المنظمات، تتوقع منها أن تدعم جميع سياساتها المتعلقة بعملية السلام.
- تعزز التبادلية والتعامل بالمثل في العلاقات الإسرائيلية - الأميركية من خلال دعم جهود الولايات المتحدة للتعامل مع المشكلات الدولية في مختلف أنحاء العالم، حتى لو لم يكن لها أثر مباشر في الشرق الأوسط. وفي هذا الإطار، على حكومة إسرائيل أن تدرس إمكان عرض إرسال وحدة عسكرية تشارك في حفظ السلام في كوسوفو، بعد الحرب.
- تظهر الحد الأقصى من الاعتبار لأهداف الولايات المتحدة في مجالات حساسة، ولا سيما في مسألة نقل التكنولوجيا إلى دول أخرى. ويجب القيام بجهد

مستمر وذي صدقية لمعالجة الشكوك التي يعرب عنها البعض في الحكومة الأميركية من أن إسرائيل تلتفتُ على القيود المفروضة عليها من قبل الولايات المتحدة في هذه المجالات، وأنها تنقل أجهزة قائمة على تقنيات أميركية إلى عدة دول، وخصوصاً إلى الصين. وفي هذا الصدد، يجب إيلاء الاعتبار لإقامة هيئة تنسيق مشتركة للتعامل مع هذه القضايا ومحاولة إزالة التوترات التي نجمت، وستنجم، بين الدولتين في هذا المجال.

• ترمم الصدع الذي تشكل بين إسرائيل والجالية اليهودية الأميركية، وذلك فيما يتعلق بالمنزلة المختلفة التي يحتلها الدين في كل من النظامين، موضحة أن قانون اعتناق [التهود] قد رُفِعَ نهائياً عن جدول الأعمال، وأن وضعاً جديداً سيُمنح للحركتين الإصلاحية والمحافظفة في إسرائيل. وعلى العموم، فعلى الحكومة أن تتطلع إلى توازن جديد بين الحاجة إلى الحفاظ على طابع إسرائيل اليهودي، وبين الحاجة إلى تسهيل حرية الممارسة الدينية، التي تتوافق أكثر مع تلك التي يتمتع بها يهود أميركا.

علاقات إسرائيل الخارجية

على حكومة إسرائيل أن تستغل الزخم السياسي لعملية السلام من أجل تحسين موقعها الدولي كثيراً. وسيجلب هذا التحسن كماً ضخماً من المنافع الاقتصادية، بما فيها الاستعداد لاستثمار أكبر في الاقتصاد الإسرائيلي، كما حدث بعد توقيع اتفاقات أوسلو. ولهذا الغرض، على الحكومة أن تعتمد إلى عدد من الأعمال:

- تجديد محادثات السلام الشرق الأوسطية المتعددة الأطراف، الهادفة إلى معالجة مشكلات المنطقة في مجالات التنمية الاقتصادية وحماية البيئة واللاجئين والماء ومراقبة الأسلحة والأمن الإقليمي. وفي الوقت نفسه، يجب تطوير شراكات مع قوى من خارج المنطقة - الولايات المتحدة ودول غرب أوروبا واليابان - من أجل ضمان مشاركتها في تنفيذ الاتفاقات التي ستُنجز في إطار هذه المحادثات.
- تحسين علاقات إسرائيل بدول المغرب والخليج الفارسي، مع الاحتراز الدؤوب من إثارة مفاهيم طنّانة مثل "الشرق الأوسط الجديد"، التي تجازف ببعث القلق من أن إسرائيل تتطلع إلى إعادة تصميم المنطقة بحسب نزواتها الخاصة، وعلى صورتها هي.

- تحسين وتعميق الروابط بالاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه، بالاستناد إلى التقدير أن قوة أوروبا الاقتصادية والسياسية ستزداد مع تقدم عملية التوحيد.
- تحقيق حوار مستمر وشامل مع روسيا، بالاستناد إلى إدراك إمكان أن تعود إلى أداء دور دولة عظمى قيادية؛ وإلى قدرتها على نفس عمليات إيجابية وتشجيع ازدياد عمليات أخرى سلبية على الحلبة الدولية؛ وإلى استمرار اهتمامها بالشرق الأوسط؛ وإلى الخطر الذي في استطاعة تسريب التقنيات والأسلحة والمواد الحساسة أن يتسبب به، في تسريع ازدياد التهديدات لإسرائيل ولوجودها بالذات. وهذا الحوار، والتفاهم الذي على إسرائيل أن تتطلع إليه في هذا الإطار، يجب أن يدارا بصورة مسؤولة ومتوازنة وبتنسيق كامل مع حكومة الولايات المتحدة.
- المزيد من تحسين علاقات إسرائيل بدول الشرق الرئيسية، وخصوصاً بالهند والصين واليابان، محدّدة المصالح المشتركة لإسرائيل وتلك الدول، ومظهرة حساسية تجاه القضايا التي تجدها كل دولة مهمة (بالنسبة إلى الصين، الحساسية تجاه وضع تايوان؛ وبالنسبة إلى اليابان، الحساسية تجاه مبادرات غير مسؤولة وغير منسقة إزاء كوريا الشمالية).

السياسة الأمنية

ستستمر سياسة إسرائيل الأمنية قائمة على أربعة مبادئ: الأول، الحفاظ على قدرة الردع الاستراتيجي لدى الدولة، من أجل الحؤول دون التحديات لوجودها، وتقليص إمكان الحرب؛ الثاني، تحسين نوعية وقدرة الجيش الإسرائيلي لمواجهة قوات عسكرية أخرى في حالة انهيار الردع، من جهة، وللتعامل بنجاحة مع التحديات الأقل شدة، مثل الحدود الشمالية أو تجاه الفلسطينيين، من جهة أخرى؛ الثالث، اقتراح اتفاقات سلام لجيران إسرائيل، وإدارة سياسات مصممة لإبعادهم عن دورة الحرب مع إسرائيل، وتقليص استعدادهم لتحمل المخاطر التي ينطوي عليها تحدي الردع الإسرائيلي، التقليدي وغير التقليدي؛ الرابع، تحديد شركاء يمكن التعاون معهم على تنفيذ المبادئ الثلاثة الأولى، التي جرى تفصيلها هنا. وبناء عليه، فعلى حكومة براك أن:

- توظف موارد في تحسين نوعية الجيش الإسرائيلي، مع التشديد على استيعاب تقنيات متقدمة، وخصوصاً في مجال ثورة المعلومات. وإضافة إلى ذلك، يجب إعادة تقويم بنية قوات الجيش الإسرائيلي، كما يجب تبني مفهوم "الثورة في الشؤون العسكرية"، واختبار الفرص التكنولوجية لتغيير بنية الأطر القتالية الأساسية للجيش الإسرائيلي إلى قوات صغيرة وأكثر حركية.
- تتبنى سياسة تجنيد للجيش الإسرائيلي، من شأنها أن توازن التوتر بين حاجات قوات هذا الجيش وبين الحاجة إلى ضمان أن يتوزع العبء، بصورة منصفة، على جميع أجزاء المجتمع الإسرائيلي.
- تصدر الأوامر إلى الجيش الإسرائيلي بوضع خطط مفصلة للترتيبات الأمنية التي ستكون مطلوبة في إثر اتفاق الوضع النهائي الإسرائيلي - الفلسطيني، ومعاهدة السلام بين إسرائيل وكل من سورية ولبنان.
- تستمر في تطوير جميع جوانب التعاون الاستراتيجي مع الولايات المتحدة، وخصوصاً في مجالات تتعلق بقدرة إسرائيل على الردع والدفاع عن نفسها ضد الصواريخ الذاتي الدفع وأسلحة الدمار الشامل.
- تستمر في تطوير الإطار للتعاون مع الأردن وتركيا، من أجل تقليص التهديد المتوقع من الشرق والشمال.
- تحافظ على إمكانات إسرائيل النووية، وتعارض المعاهدات والمبادرات وترتيبات مراقبة التسليح التي قد تؤدي إلى تآكل هذه الإمكانيات.
- تجري تقديرات متوازنة لتهديد الأسلحة غير التقليدية بالنسبة إلى إسرائيل، وتتبنى سياسات ردع وأمن تتلاءم مع الأبعاد الحقيقية لهذا التهديد.
- تطبق سياسة الردع الاستراتيجي الهادئ تجاه العراق وإيران. وتمزج ذلك بمحاولات الحوار مع نظام خاتمي في إيران، بغرض تقليص سوء التفاهم والمفاهيم المغلوطة فيها. وفي المقابل، يجب تنسيق هذه المحاولات بهدوء وبالكامل، مع الولايات المتحدة.
- تتبنى سياسة مراقبة الأسلحة على أساس ثلاثة مبادئ:
 - منع تآكل قدرة إسرائيل على ردع التهديدات لوجودها بالذات؛
 - الاستعداد للمشاركة في أي نظام إقليمي أو كوني لمراقبة الأسلحة، لا ينطوي على تآكل مهم في قدرة إسرائيل على الردع. وفي هذا الإطار، على

إسرائيل أن تحبذ توقيع "معاهدة الأسلحة البيولوجية"، وأن توقع "معاهدة الأسلحة الكيماوية"؛

- الاستعداد للدخول في حوار مع جيران إسرائيل فيما يتعلق بشروط تقليص القوات التقليدية وتحويل المنطقة إلى منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل، بالاستناد إلى الإدراك أن إسرائيل تملك من القوة ما يكفي لمنع محاولات تحويل حوار كهذا إلى إطار لممارسة الضغوط عليها، وأنها قادرة على درء ضغوط كهذه، في حال نشوئها.

• تدفع إلى الأمام سياسة قومية لحماية البنى التحتية الحيوية لإسرائيل من حرب المعلومات ومن الإرهاب الناجم عن استخدام أنظمة الكمبيوتر المتطورة، وتكلف هيئة رسمية المسؤولية عن تنفيذ سياسة في هذا المجال. ولهذا الغرض، يجب أن يوسع قرار الحكومة المتعلق بالدفاع عن البنى التحتية القومية ليشمل البنى التحتية للكمبيوتر ونظم المعلومات وقواعد المعلومات القومية وأنظمة الاتصالات.

وُضعت هذه الوثيقة بمساعدة كبار الباحثين في مركز جافي للدراسات الاستراتيجية: العميد (احتياط) شلومو برون؛ السيدة أنات كورتس؛ د. إفرام كام؛ د. أريئيل سوبلمان؛ وبالتشاور مع السيد زئيف شيف.

مجلة الدراسات الفلسطينية، جميع حقوق النشر وإعادة التوزيع محفوظة لمجلة الدراسات الفلسطينية، ولا يمكن نشرها أو توزيعها إلكترونياً إلا بإذن من رئيس تحرير المجلة وذلك عبر الكتابة إلى العنوان البريدي التالي: majallat@palestine-studies.org
يمكن تحميل هذه المقالة أو طبعها للاستخدام الفردي وعند الاستخدام يرجى ذكر المصدر:
<http://www.palestine-studies.org/ar/mdf>